No. 4958 | الخميس 18 صفر 1446 هـ | 22 أغسطس 2024 م | السنة السابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

تدعم تنويع نماذج أعمال البنوك وتعزيز ملامحها المالية

«فيتش»: عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفية في الكويت إيجابية للقطاع

قالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إن الزيادة الأخيرة في عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفية في الكويت إيجابية للقطاع، وتدعم تنويع نماذج أعمال البنوك وتعزيز ملامحها المالية.

وكشف أنه رغم الوضع المالي الخارجي القوي للكويت، فإن إمكانات نمو القطاع المصرفي يعوقها الجمود السياسي المتكرر والقيود المؤسسية، والإصلاحات المتأخرة، مثل قانون الدين العام المتوقف منذ عام 2017، وقانون الرهن العقاري، الذي سيمكن البنوك من توفير الرهون العقارية السكنية.

وفي الشهر الماضي، أعلن بنك بوبيان، ثاني أكبر بنك إسلامي وثالث أكبر بنك في الكويت، وبنك الخليج، خامس أكبر بنك في الكويت، أنهما يفكران في الاندماج.

وإذا تم الانتهاء من الاندماج، فسيؤدي الاندماج إلى إنشاء بنك إسلامي بأصول تبلغ 16 مليار دينار كويتي (53 مليار دولار أمريكي) وحصة سوقية تبلغ 15 %، تقاس بالأصول الموحدة، إلا أن "فيتش" لا تتوقع الانتهاء من الصفقة قبل عام 2025.

وسبق ذلك إعلان بنك برقان في يونيو قراره الاستحواذ على حصة 100 % في بنك الخليج المتحد البحريني، مستهدفاً تحرير رأس المال والتركيز على أعمال دول مجلس التعاون الخليجي.

وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية

وفي عام 2023، خطط بنك الخليج والبنك الأهلي الكويتي لعملية اندماج شملت تحويل أحد البنوك إلى بنك إسلامي. ومع ذلك، تم إلغاء الصفقة، وسيق ذلك في 2022 استحوذ بيت التمويل الكويتي "بيتك" على البنك الأهلي المتحد ومقره البحرين.

وأدى ذلك إلى زيادة تواجد البنك في البحرين ومنحه وجوداً في مصر والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى حصة سوقية أعلى في الكويت.

ويخطط أيضاً لزيادة التوسع في المملكة العربية السعودية. فتح التوسع خارج الكويت الوصول إلى فرص أوسع للأعمال والإيرادات، تعويضاً عن آفاق النمو المحدودة في السوق الكويتية، ورغم ذلك باع بيتك البحرين لبنك السلام في مايو 2024.

إمكانات نمو القطاع يعوقها الجمود السياسي المتكرر والقيود المؤسسية والإصلاحات المتأخرة

وفي عام 2020، استحوذ بنك بوبيان على حصة أغلبية في بنك لندن والشرق الأوسط لتنويع نموذج أعماله وتعزيز توليد الإيرادات.

وذكرت "فيتش" أن هناك 10 بنوك في القطاع المصرفي الكويتي، جميعها مصنفة من قبلها، متوقعة نمواً ائتمانياً متواضعاً بنسبة 3 % إلى 4 % للقطاع في عام 2024، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ونمو متواضع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ونوهت بأن البنوك لديها رأس مال كاف وتمويل جيد وسيولة، وممارسات قوية لإدارة المخاطر، والتي يمكن أن تدعم نمو الائتمان بشكل أسرع إذا تم التغلب على العقبات السياسية والمؤسسية.

بدعم صعود 9 قطاعات

مؤشرات البورصة تستعيد زخمها.. و«العام» يرتفع 25.58 نقطة

أغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات، أمس الأربعاء مرتفعة؛ بدعم ارتفاع 9 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 25ر58 نقطة ليبلغ مستوى 7143ر26 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر36 في المئة.

وتم تداول 296ر8 مليون سهم عبر 17521 صفقة نقدية بقيمة 55ر3 مليون دينار (نحو 168ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 47ر25 نقطة ليبلغ مستوى 6083ر01 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر78 في المئة من خلال تداول 148ر8 مليون سهم عبر 8255 صفقة نقدية بقيمة 16ر5 مليون دينار (نحو 50ر3 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 21ر07 نقطة ليبلغ مستوى 7769ر30 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر27 في المئة من خلال تداول 148 مليون سهم عبر 9266 صفقة بقيمة 38ر7 مليون دينار (نحو 118 مليون دولار).في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 72ر67 نقطة ليبلغ مستوى 5932ر63 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1ر24 في المئة من خلال تداول 87ر8 مليون سهم عبر 4810 صفقات نقدية بقيمة 11ر7 مليون دينار (نحو 35ر6 مليون دولار).

جلسة خضراء للبورصة

بلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 55.35 مليون دينار، وزعت على 296.89 مليون سهم، بتنفيذ 17.52 ألف صفقة.ودعم الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بنحو 1.44 %، فيما تراجع قطاع الطاقة بـ0.39 %، واستقرت 3 قطاعات.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 78 سهماً على رأسها "مراكز" بواقع 12.22 %، بينما تراجع 35 سهماً على رأسها "إيفا" بنحو 6.06 %، فيما استقر سعر 14 سهماً.وتصدر سهم "مشاريع" نشاط التداول من حيث الكميات بحجم بلغ 25.30 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 5.67 مليون دينار، متراجعاً 0.14 %.

بسبب وقوع جريمة تزوير

«أسواق المال» تتقدم ببلاغ إلى النائب العام

هيئة أسواق المال

أعلنت هيئة أسواق المال تقديم بلاغ للنائب العام، أمس الأربعاء، لوقوع جريمة؛ وفق بيان.

يأتي ذلك لقيام المُبلغ ضدهم باستخدام اسم وشعار الهيئة الرسمي ضمن محررات مزورة بقصد إيهام المتلقين بصحة هذه المحررات وبنية استعمالها في غير ما أعدت من أجله وبقصد إيقاع ضرر بالغير من خلال التدليس على المتلقين بطلب أموال مستحقة عليهم، وذلك على خلاف الحقيقة.

ووفق بيان، فإن تلك الجريمة المنصوص عليها في المادة 125 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والمادتين رقمي 231 و257 من القانون رقم 16 لسنة 1961 بشأن إصدار قانون الجزاء.

«أركان» توقع عقد استغلال موقع مع «المشروعات السياحية»

قامت شركة أركان الكويت العقارية بتجديد عقد استغلال موقع (1/ن) التابع للمشروعات السياحية.وأوضحت "أركان" في بيان للبورصة أمس الأربعاء، أنه تم تجديد العقد بالشروط ذاتها لمدة 3 سنوات؛ تسري اعتبارا من 3 ديسمبر 2024 حتى 2 ديسمبر 2027، وذلك بناءً على الكتاب المرسل من قبل المشروعات السياحية.وأضافت أن الأثر المالي سينعكس على البيانات المالية من خلال استمرار المصاريف والإيرادات التشغيلية.وكانت "أركان" قد تكبدت خسائر بقيمة 321.65 ألف دينار خلال النصف الأول المنتهي 30 أبريل الماضي، مقارنةً بأرباح بلغت 309.2 ألف دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

على أساس شهري

«الإحصاء»: معدل التضخم المحلي يرتفع 0.15 في المئة خلال يوليو

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أمس الأربعاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) محليا بنسبة 3 في المئة خلال شهر يوليو الماضي على أساس سنوي.

وقالت (الإحصاء) إن معدل التضخم في الكويت ارتفع في يوليو الماضي 0ر15 في المئة على أساس شهري مقارنة بشهر يونيو الماضي.

وعزت ارتفاع التضخم على أساس سنوي إلى الزيادة في أسعار المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية لاسيما الملبوسات والمواد الغذائية والتعليم والكساء.

الصادرات تفوق الواردات من حيث القيمة

فائض الكويت التجاري مع اليابان يتراجع خلال الشهر الماضي

أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس الأربعاء أن الفائض التجاري للكويت مع اليابان انخفض في يوليو الماضي بنسبة 1ر11 في المئة مقارنة بذات الفترة من العام السابق ليصل إلى 9ر57 مليار ين ياباني (375 مليون دولار) في تراجع للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر بسبب تباطؤ الصادرات.

وذكرت البيانات التي أوردتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي أن فائض الكويت التجاري مع اليابان لا يزال إيجابيا منذ 16 عاما وستة أشهر موضحة أن الصادرات تفوق الواردات من حيث القيمة.

وأضافت ان إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان انخفض بنسبة 1ر5 في المئة على أساس سنوي إلى 3ر82 مليار ين ياباني (542 مليون دولار) وهو أول انخفاض منذ ثلاثة أشهر.

وارتفعت الواردات من اليابان للشهر الثالث على التوالي بنسبة 13 في المئة لتصل إلى 4ر24 مليار ين ياباني (156 مليون دولار).

وأظهرت البيانات ان الفائض التجاري للشرق الأوسط مع اليابان نما بنسبة 4ر7 في المئة ليصل إلى 9ر733 مليار ين ياباني (5 مليارات دولار) الشهر الماضي مع ارتفاع الصادرات المتجهة إلى اليابان من المنطقة بنسبة 8ر11 في المئة مقارنة بالعام السابق.

وارتفع النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تمثل 3ر94 في المئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان بنسبة 8ر10 في المئة.

وقفز إجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 1ر22 في المئة بسبب الطلب على السيارات والآلات والصلب.

وعاد الميزان التجاري العالمي لليابان إلى العجز في شهر يوليو بقيمة 8ر621 مليار ين ياباني (3ر4 مليار دولار) متأثرا بضعف الين وزيادة قيمة وارداتها.ونمت الصادرات بنسبة 3ر10 في المئة مدعومة بشحنات أشباه الموصلات والمعدات ذات الصلة والسيارات فيما ارتفعت الواردات بنسبة 6ر16 في المئة حيث أدت المنتجات الصيدلانية وأجهزة الاتصالات والنفط الخام إلى تضخم التكاليف وسط انخفاض قيمة الين مقابل الدولار.

وسجلت الصادرات والواردات أكبر مستوى على الإطلاق في يوليو منذ أن أصبحت البيانات القابلة للمقارنة متاحة في عام 1979.

يذكر ان الصين لا تزال أكبر شريك تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة.